

أثر الإصلاحات الاقتصادية في مصر على أنماط إستهلاك الغذاء

رسالة مقدمة من

أميمة فضل عبد الحميد حسين السرجاني

بكالوريوس علوم تعاونية زراعية ، المعهد العالي للتعاون الزراعي ، 1999

للحصول على

درجة الماجستير في العلوم الزراعية

(اقتصاد زراعي)

جامعة عين شمس

كلية الزراعة

قسم الاقتصاد الزراعي

2015

صفحة الموافقة على الرسالة

أثر الإصلاحات الاقتصادية في مصر على أنماط استهلاك الغذاء

رسالة مقدمة من

أميمة فضل عبد الحميد حسين السرجاني

بكالوريوس علوم تعاونية زراعية ، المعهد العالي للتعاون الزراعي ، 1999

للحصول على

**درجة الماجستير في العلوم الزراعية
(اقتصاد زراعي)**

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها

اللجنة:

د. عبد العظيم محمد مصطفى

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ ، كلية الزراعة ، جامعة الفيوم

د. محمد سعيد زايد

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

د. وحيد على مجاهد

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

د. محمد حمدي سالم

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

تاريخ المناقشة : 2015/6/14

جامعة عين شمس
كلية الزراعة

رسالة ماجستير

اسم الطالبة : أميمة فضل عبد الحميد حسين السرجاني
عنوان الرسالة : أثر الإصلاحات الاقتصادية فى مصر على أنماط استهلاك الغذاء
اسم الدرجة : ماجستير فى العلوم الزراعية (اقتصاد زراعي)

لجنة الإشراف:

- د. محمد حمدى سالم
أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس (المشرف الرئيسي)
د. وحيد على مجاهد
أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس
د. عليّة عبد الرحمن الجندى
رئيس بحوث متفرغ ، معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية ، مركز البحوث الزراعية

تاريخ التسجيل

الدراسات العليا

أُجيزت الرسالة بتاريخ

2015/ 6 / 14

موافقة مجلس الجامعة

2015 / /

ختم الإجازة

موافقة مجلس الكلية

2015/ /

المستخلص

أميمة فضل عبد الحميد حسين السرجاني: أثر الإصلاحات الاقتصادية في مصر على أنماط استهلاك الغذاء. رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، 2015.

تعد قضية الغذاء من أهم القضايا الاستراتيجية الحيوية ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية وفي معظم دول العالم الثالث، وذلك بسبب الزيادة السريعة والمضطردة للسكان والتي فاقت كثيراً معدلات الزيادة في إنتاج الطعام بتلك الدول. ولقد أدت مشكلة عجز الإنتاج المحلي عن تلبية حاجات السكان المتزايدة من الغذاء إلى إتساع حجم الفجوة الغذائية وتراجع معدلات الاكتفاء الذاتي للكثير من السلع والمنتجات الغذائية الرئيسية، والارتفاع السريع والمستمر لأسعار الكثير من تلك السلع بدرجة فاقت الإمكانيات المادية لفئات محدودي الدخل، وترتب على ذلك لجوء الدولة إلى الاستيراد من الدول الخارجية لسد العجز بين الإنتاج المحلي والاستهلاك القومي من السلع الغذائية الرئيسية.

وكان هدف الدراسة التعرف على أبرز ملامح التغيرات في مستويات الاستهلاك الغذائي والنمط الغذائي المرتبطة ببعض العوامل الاقتصادية التي تعكس محصلة السياسات والإجراءات التي تضمنها برامج الإصلاح الاقتصادي واستخلاص بعض التوجهات والسياسات المناسبة للحد من الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي على الوضع الغذائي في مصر وعلى الفئات الاجتماعية الأكثر تأثراً على نحو خاص.

يحتوى الباب الأول على فصلين وتشمل الدراسة المقدمة وأربعة أبواب يتناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة حيث أنقسم الفصل الأول إلى جزئين يتناول الجزء الأول في هذا الفصل الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والإجراءات الإصلاحية والتعديلات الهيكلية، وأنماط وأهداف وعناصر برامج التكيف الهيكلي، وكذلك مكونات سياسات وبرامج تلك الإصلاحات، ثم يتناول الجزء الثاني مناقشة الإستهلاك وتأثيره على كافة المتغيرات الاقتصادية مثل الإنتاج، الدخل، الادخار، الاستثمار، ميزان المدفوعات ومستوي الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الهامة. ويتضمن الفصل الثانى الاستعراض المرجعى ويتكون من قسمين الأول يتعلق بدراسات الإصلاح الاقتصادى والهيكلى فى دول العالم ومصر، والثانى بدراسات نمط الإستهلاك الغذائى علي السلع الغذائية.

ويتضمن **الباب الثاني** فصلين، الفصل الأول الإصلاح الإقتصادي والتطور الهيكلي على المستوى الإقتصادي العام ، بينما تطرق الفصل الثاني إلى الإصلاح الإقتصادي والتطور الهيكلي علي مستوي القطاع الزراعي.

ويتناول **الباب الثالث** فصلين الفصل الأول الأوضاع الغذائية من واقع نتائج بحوث ميزانية الأسرة ، والفصل الثاني تطورات الأوضاع الغذائية وفق بيانات الموازين الغذائية وتبين أنه على الرغم من الجهود المبذولة على المستوى العالمي والمحلي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي والمصري إلا أن تحقيق الأهداف جاء أقل من متوسط نصيب الفرد العالمي.

أما **الباب الرابع** فقد تناول أثر الإصلاحات الاقتصادية على الأوضاع الغذائية فى مصر حيث تم دراسة أثر الإصلاحات على تطور معدلات الإنفاق فى بحوث ميزانية الأسرة واتضح أن أقل المجموعات أنفاقاً فى الريف والحضر كانت مجموعة المشروبات الكحولية والمكيفات والدخان وهذه تعتبر مؤشرات جيدة تدل على تحسن الوعى الصحى والإجتماعى لدى المواطن وتبين من زيادة الإنفاق على الخضر والفاكهة والحبوب والنشويات وتم دراسة الميزان الغذائى العالمى والمصرى، كما تم دراسة العلاقة بين متوسط الدخل الفردى السنوى ومتوسط نصيب الفرد من الكربوهيدرات والبروتين والدهون، تبين أن متوسط النصيب المصرى لم يصل فى أى فترة من فترات الدراسة إلى متوسط نصيب الفرد العالمى من الكربوهيدرات او البروتين أو الدهون وذلك يرجع إلى معدلات الإنفاق المنخفضة والدخول المنخفضة للسكان مما يجعل توجيه الإنفاق للغذاء يقل ومعه ينخفض المتوسط العالمى الموصى به للفرد من الكربوهيدرات والبروتين والدهون.

ولذلك توصى الدراسة إعادة النظر فى سياسات الدعم الغذائى الحالية لضمان تحقيق الأمن الغذائى وضمان عدم وجود تسرب وفاقد فى السلع الغذائية المدعمة، بشرط أن يتم التوضيح بشكل محدد الفئات التى تستحق فعلاً للدعم الغذائى، وضع سياسات زراعية ناجحة، لابد من النظر فى وضع سياسات فى القطاعات الأخرى المتعلقة بقطاع الزراعة، إعادة هيكلة الأجور، وتطبيق الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور يعيد رسم خريطة الدخل مما يحسن من معدلات الإنفاق على الغذاء وبالتالي تحسين أحوال المعيشة لكافة أفراد المجتمع .

الكلمات المفتاحية :

الإصلاح الإقتصادي، أنماط الغذاء، ميزانية الأسرة، أنماط الإنفاق الاستهلاكى، الميزان الغذائى المصرى والعالمى.

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه أن هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم، وبعد...

تتقدم الباحثة بأكرم آيات الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور/ محمد حمدي سالم أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ بكلية الزراعة، جامعة عين شمس والمشرف الرئيسى لقبوله الاشراف على هذه الرسالة ولما قدمه للباحثة من عون صادق وتوجيهات وملاحظات علمية قيمة ولا يسع الباحثة سوى تسجيل تحية الإعزاز والتقدير والعرفان بالجميل للجهد المخلص من سيادته. وبكل مشاعر الحب والتقدير أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور/ وحيد على مجاهد أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ بكلية الزراعة- جامعة عين شمس لما شمل به الباحثة من حسن الرعاية والاهتمام والتوجيه والتشجيع. ولايسع الباحثة الا أن تتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتورة/ عليّة على عبد الرحمن الجندى رئيس البحوث المتفرغ، بمعهد بحوث تكنولوجيا الأغذية ، مركز البحوث الزراعية لما قدمته للباحثة من توجيهات علمية سديدة وعون صادق.

كما تتوجه الباحثة بكل الشكر والتقدير إلي السادة أعضاء لجنة الفحص والمناقشة على تفضلهم بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذه الدراسة مضحين بالكثير من الوقت والجهد وتخص بالذكر كل من الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم محمد مصطفى أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ بكلية الزراعة، جامعة الفيوم والأستاذ الدكتور/ محمد سعيد زايد أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ بكلية الزراعة جامعة عين شمس.

كما تستوجب معاني الوفاء والإخلاص أن أتقدم بالشكر والعرفان بالجميل إلي الأخوة الزملاء والزميلات بمعهد بحوث تكنولوجيا الأغذية لما قدموه من يد العون ولم يدخروا وقتاً أو جهداً أو علماً إلا قدموه، أبقاهم الله عوناً وذخراً للعلم والساعين إليه، كما تتقدم الباحثة بالشكر للأخوة والزملاء فى معهد بحوث الاقتصاد الزراعي لما قدموه من يد العون والجهد.

(الباحثة)

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
3	المشكلة البحثية
3	أهداف الدراسة
3	الأسلوب البحثي
4	مصادر البيانات
4	خطة الدراسة
	الباب الأول : الإطار النظري والاستعراض المرجعي
5	الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة
5	أولاً: الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.....
11	ثانياً: استهلاك الغذاء والنمط الغذائي
15	ثالثاً: النمط الغذائي والهرم الغذائي
19	الفصل الثاني : الاستعراض المرجعي
	الباب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية في مصر
32	الفصل الأول : الإصلاح الاقتصادي والتطور الهيكلي على المستوى الاقتصادي العام
34	أولاً: الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي
35	ثانياً: الاقتصاد المصري في السبعينات والثمانينات
35	ثالثاً: مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي
36	1- سياسة التثبيت ومعالجة الإختلالات واصلاح المؤسسات فى مختلف القطاعات.....
37	2- الإصلاحات في القطاع المالي
40	3- إدارة الدعم
43	4- البطالة والإصلاحات الاقتصادية
45	5- التضخم والإصلاح الاقتصادي
47	الفصل الثاني: الإصلاح الاقتصادي والتطور الهيكلي علي مستوي القطاع الزراعى
47	أولاً: مراحل الإصلاح الاقتصادي في قطاع الزراعة
51	ثانياً: أهم محاور الإصلاحات الاقتصادية فى القطاع الزراعى
57	ثالثاً: تقدير دوال الطلب على محاصيل الحبوب القمح والذرة والأرز ..

	الباب الثالث: تطورات الأوضاع الغذائية فى مصر
61	الفصل الأول : الأوضاع الغذائية من واقع نتائج بحوث ميزانية الأسرة..
61	أولاً: المؤشرات ذات العلاقة بالأوضاع الغذائية
	ثانياً: هيكل الإنفاق الاستهلاكي لمجموعة الطعام والشراب فى الحضر
69	فى بحوث ميزانية الأسرة.....
	ثالثاً: هيكل الإنفاق الاستهلاكي لمجموعة الطعام والشراب فى الريف فى
74	بحوث ميزانية الأسرة
	رابعاً: هيكل الإنفاق الاستهلاكي لمجموعة الطعام والشراب فى إجمالى
79	الجمهورية فى بحوث ميزانية الأسرة
83	خامساً: العلاقات الدالية والمرونة الإنفاقية لأهم المجموعات الغذائية .
118	الفصل الثانى: تطورات الأوضاع الغذائية وفق بيانات الموازين الغذائية.....
118	أولاً: لمحة عامة عن المستويات الغذائية على الصعيد العالمى
121	ثانياً: تطور الأوضاع الغذائية فى مصر
	الباب الرابع: أثر الإصلاحات الاقتصادية على الأوضاع الغذائية فى مصر
	أولاً: أثر الإصلاحات على تطور معدلات الإنفاق فى بحوث ميزانية
124	الأسرة.....
128	ثانياً: الميزان الغذائي العالمى والمصرى
	ثالثاً: العلاقة بين متوسط الدخل الفردى السنوى ومتوسط نصيب الفرد
131	من الكربوهيدرات والبروتين والدهون
	رابعاً: أهم الآثار التى ترتبت على الإصلاحات الاقتصادية من منظور
135	الأوضاع الغذائية
137	الملخص
147	المراجع
151	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
(1)	مؤشرات عن الإصلاح المالي خلال الفترة (1981/1980-2012/2011).....	38
(2)	تكلفة الدعم الكلى فى مصر موزعة على بنود الدعم المختلفة أعوام (1981/1980-2012/2011).....	42
(3)	تطور معدل التضخم فى مصر خلال (1980-2012).....	46
(4)	المساحة والإنتاجية والإنتاج خلال فترات الإصلاح الثلاثة.....	52
(5)	تطور الإنتاج لأهم المجموعات الغذائية خلال الفترة (1981-2012).....	62
(6)	تطور الاستهلاك لأهم المجموعات الغذائية خلال الفترة (1981-2012).....	65
(7)	نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المجموعات الغذائية خلال الفترة (1981-2012).....	67
(8)	متوسط نصيب الفرد لأهم المجموعات الغذائية خلال الفترة (1981-2012).....	69
(9)	الأهمية النسبية لقيمة الإنفاق السنوى على المجموعات الغذائية فى حضر مصر (1981/80، 1991/90، 1996/1995، 2000/99).....	71
(10)	الأهمية النسبية لقيمة الإنفاق السنوى على المجموعات الغذائية فى حضر مصر (2005/2004، 2009/2008، 2012/2011).....	73
(11)	الأهمية النسبية لقيمة الإنفاق السنوى على المجموعات الغذائية فى ريف مصر (1981/80، 1991/90، 1996/1995، 2000/99).....	75
(12)	الأهمية النسبية لقيمة الإنفاق السنوى على المجموعات الغذائية فى ريف مصر (2005/2004، 2009/2008، 2012/2011).....	78
(13)	الأهمية النسبية لقيمة الإنفاق السنوى على المجموعات الغذائية لإجمالى الجمهورية خلال بحوث ميزانية الأسرة (1981/80، 1991/90، 1996/1995، 2000/99).....	80
(14)	الأهمية النسبية لقيمة الإنفاق السنوى على المجموعات الغذائية لإجمالى الجمهورية خلال بحوث ميزانية الأسرة (2005/2004، 2009/2008، 2012/2011).....	82
(15)	معادلات الانحدار للنموذج اللوغاريتمى المزدوج للعلاقة بين الإنفاق	

- الاستهلاكى الكلى من المجموعات الغذائية وقيمة المنفق عليها فى
الحضر عام 1981/80. 84
- (16) معادلات الانحدار للنموذج اللوغاريتمى المزدوج للعلاقة بين الإنفاق
الاستهلاكى الكلى من المجموعات الغذائية وقيمة المنفق عليها فى
الحضر عام 1981/80. 86
- (17) معادلات الانحدار للنموذج اللوغاريتمى المزدوج للعلاقة بين الإنفاق
الاستهلاكى الكلى من المجموعات الغذائية وقيمة المنفق عليها فى
الحضر عام 1991/90. 89
- (18) معادلات الانحدار للنموذج اللوغاريتمى المزدوج للعلاقة بين الإنفاق
الاستهلاكى الكلى من المجموعات الغذائية وقيمة المنفق عليها فى الريف
عام 1992/91. 91
- (19) معادلات الانحدار للنموذج اللوغاريتمى المزدوج للعلاقة بين الإنفاق
الاستهلاكى الكلى من المجموعات الغذائية وقيمة المنفق عليها فى الريف
عام 1996/95. 94
- (20) معادلات الانحدار للنموذج اللوغاريتمى المزدوج للعلاقة بين الإنفاق
الاستهلاكى الكلى من المجموعات الغذائية وقيمة المنفق عليها فى الريف
عام 1996/95. 96
- (21) معادلات الانحدار للنموذج اللوغاريتمى المزدوج للعلاقة بين الإنفاق
الاستهلاكى الكلى من المجموعات الغذائية وقيمة المنفق عليها فى
الحضر عام 2000/99. 99
- (22) معادلات الانحدار للنموذج اللوغاريتمى المزدوج للعلاقة بين الإنفاق
الاستهلاكى الكلى من المجموعات الغذائية وقيمة المنفق عليها فى الريف
عام 2000/99. 101
- (23) معادلات الانحدار للنموذج اللوغاريتمى المزدوج للعلاقة بين الإنفاق
الاستهلاكى الكلى من المجموعات الغذائية وقيمة المنفق عليها فى
الحضر عام 2005/2004. 104
- (24) معادلات الانحدار للنموذج اللوغاريتمى المزدوج للعلاقة بين الإنفاق
الاستهلاكى الكلى من المجموعات الغذائية وقيمة المنفق عليها فى الريف
عام 2005/2004. 106
- (25) معادلات الانحدار للنموذج اللوغاريتمى المزدوج للعلاقة بين الإنفاق
الاستهلاكى الكلى من المجموعات الغذائية وقيمة المنفق عليها فى الحضر 108

- عام 2009/2008.
- (26) معادلات الانحدار للنموذج اللوغاريتمى المزدوج للعلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الكلى من المجموعات الغذائية وقيمة المنفق عليها فى الريف عام 2009/2008.
- 110 (27) معادلات الانحدار للنموذج اللوغاريتمى المزدوج للعلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الكلى من المجموعات الغذائية وقيمة المنفق عليها فى الحضر عام 2012/2011.
- 114 (28) معادلات الانحدار للنموذج اللوغاريتمى المزدوج للعلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الكلى من المجموعات الغذائية وقيمة المنفق عليها فى الريف عام 2012/2011.
- 116 (29) تطور متوسط نصيب الفرد فى المجموعات الغذائية على مستوى العالم خلال الفترة (1980-2012).
- 119 (30) تطور متوسط نصيب الفرد فى المجموعات الغذائية على مستوى مصر خلال الفترة (1980-2012).
- 122 (31) التوزيع النسبي للإنفاق على المجموعات الغذائية فى بحوث ميزانية الأسرة خلال الفترة (92/91، 96/95، 2000/99، 2005/2004، 2009/2008، 2012/2011) مقارنة ببحث ميزانية الأسرة 82/81 فى حضر جمهورية مصر العربية.
- 126 (32) معدل التغير لبحوث ميزانية الأسرة 92/91، 96/95، 2000/99، 2005/2004، 2009/2008، 2012/2011 مقارنة ببحث ميزانية الأسرة 82/81 فى ريف جمهورية مصر العربية.
- 127 (33) تطور متوسط نصيب الفرد فى العالم وفى مصر من مصادر الغذاء النباتي والحيواني والسمكي خلال فترات زمنية مختلفة.
- 129 (34) تطور الرقم القياسي العام للأسعار والرقم القياسي للحضر والريف للطعام والشراب والدخل الفردي، ومتوسط نصيب الفرد من الكالورى والبروتين والدهون والاجمالى العام خلال الفترة (1980-2012).
- 132 (35) العلاقة الانحدارية بين كل من المتوسط العام لنصيب الفرد العام من الكربوهيدرات والبروتين والدهون مع متوسط نصيب الفرد والرقم القياسى العام والرقم القياسى للطعام والشراب.
- 134

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
38	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي (1981/1980- (2012/2011	(1)
42	تطور مجموعات الدعم في مصر موزعة على بنود الدعم (1981/1980 - 2012/2011)	(2)
44	تطور أعداد البطالة في مصر خلال الفترة (1981/1980- (2012/2011	(3)
46	تطور معدل التضخم في مصر خلال الفترة (1980-2012)	(4)
53	تطور مساحة وإنتاج القمح خلال فترات الدراسة.	(5)
54	تطور مساحة وإنتاج الأرز خلال فترات الدراسة.	(6)
54	تطور مساحة وإنتاج القطن خلال فترات الدراسة.	(7)
72	الأهمية النسبية لقيمة الإنفاق السنوى على المجموعات الغذائية فى حضر مصر (1981/80، 2000/99).....	(8)
74	الأهمية النسبية لقيمة الإنفاق السنوى على المجموعات الغذائية فى حضر مصر (2005/2004، 2012/2011) ..	(9)
76	الأهمية النسبية لقيمة الإنفاق السنوى على المجموعات الغذائية فى ريف مصر (1981/80، 2000/99).....ز.	(10)
78	الأهمية النسبية لقيمة الإنفاق السنوى على المجموعات الغذائية فى ريف مصر (2005/2004، 2012 / 2011)	(11)
81	الأهمية النسبية لقيمة الإنفاق السنوى على المجموعات الغذائية لإجمالى الجمهورية خلال بحوث ميزانية الأسرة (1981/80،(2000/99	(12)

- (13) الأهمية النسبية لقيمة الإنفاق السنوى على المجموعات الغذائية لإجمالى الجمهورية خلال بحوث ميزانية الأسرة (1981/80، 2000/99)..... 82
- (14) تطور متوسط نصيب الفرد من الكالورى على مستوى العالم ومصر خلال الثمانينات والتسعينات ومن 2000 حتى الآن.. 129
- (15) تطور متوسط نصيب الفرد من البروتين على مستوى العالم ومصر خلال الثمانينات والتسعينات ومن 2000 حتى الآن.. 130
- (16) تطور متوسط نصيب الفرد من الدهون على مستوى العالم ومصر خلال فترة الثمانينات وفترة التسعينات ومن (2000- 2012)..... 130

المقدمة

تعد قضية الغذاء من أهم القضايا الإستراتيجية الحيوية ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى جمهورية مصر العربية وفى معظم دول العالم الثالث، وذلك بسبب الزيادة السريعة والمضطردة للسكان والتي فاقت كثيراً معدلات الزيادة فى إنتاج الغذاء بتلك الدول. ولقد أدت مشكلة⁽¹⁾ عجز الإنتاج المحلى عن تلبية حاجات السكان المتزايدة من الغذاء إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية وتراجع معدلات الاكتفاء الذاتى للكثير من السلع والمنتجات الغذائية الرئيسية، والارتفاع السريع والمستمر لأسعار الكثير من تلك السلع بدرجة فاقت الإمكانيات المادية لفئات محدودي الدخل، وترتب على ذلك لجوء الدولة إلى الاستيراد من الدول الخارجية لسد العجز بين الإنتاج المحلى والاستهلاك القومى من السلع الغذائية الرئيسية متحملة فى ذلك أعباء بالغة الخطورة وذات تأثيرات سلبية على معدلات نمو الاقتصاد القومى المصرى، وإن هذا الوضع، يحتم على الدولة أن تعمل جاهدة لتبنى سياسات متوازنة تستهدف زيادة إنتاجها المحلى من السلع الغذائية الرئيسية، وتؤكد على ضرورة تغيير الأنماط الاستهلاكية الخاطئة للأفراد لتلك السلع الغذائية هذا بالإضافة إلى تكثيف الجهود فى مجال تنظيم الأسرة وخفض معدلات الزيادة السكانية.

ولقد بدأت مشكلة الغذاء تظهر فى مصر أوائل السبعينات حيث تشير بيانات معدلات الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية إلى التراجع شبه المستمر للبعض منها واتساع حجم الفجوة الغذائية للبعض الآخر، هذا ولم تقتصر المشكلة الغذائية فى مصر على زيادة الواردات من السلع الغذائية فقط بل تجاوزت ذلك كثيراً حيث تناقصت كمية الصادرات الزراعية من السلع الغذائية الرئيسية وذلك كنتيجة لزيادة الاستهلاك المحلى منها والذي يرجع إلى الزيادة السريعة والمستمرة فى عدد السكان، كما ترتب على اتساع حجم المشكلة الغذائية فى مصر تحول الكثير من القرى والمناطق الريفية المصرية من وحدات منتجة للغذاء إلى وحدات تستهلك أكثر مما تنتج، وأصبحت الدولة تتحمل أعباء توفير الغذاء للمناطق الريفية بجانب المناطق الحضرية عن طريق استيراد السلع والمنتجات الغذائية من الخارج لسد العجز الغذائى لتلك المناطق.

(1) انجيل اسكندر جرجس (دكتور) "الفجوة الغذائية القمحية ومستقبل الأمن الغذائى فى مصر"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، ديسمبر 2004.

وتفاقمت الأزمة الاقتصادية من كل الجوانب مع بداية الثمانينات فالمديونيات الخارجية ازدادت بشكل غير مسبوق، وقد تفاقمت الأوضاع في كل من القطاع الصناعي والقطاع الزراعي خاصة القطاع الزراعي حيث انخفضت نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من 32.3% عام 1970 إلى حوالي 24.8% في عام 1983، ثم إلى 15.6% خلال عام 1991، كما انخفضت نسبة الصادرات الزراعية من 41.4% إلى 15.5% في الفترة بين عامي 1975 و 1983، ثم تراجعت إلى 8.4% في 1990. وترجع أزمة الزراعة المصرية إلى عدة عوامل، أهمها ضآلة الاستثمارات في الزراعة، فقد تراجعت نسبة الاستثمار في مجال الزراعة إلى أقل من 8% في بداية الثمانينات، وانخفضت إلى 7% في نهاية الثمانينات، وهذا بالرغم من أن قطاع الزراعة لا يزال يمثل جزءا رئيسيا من الاقتصاد، فهذا القطاع بما يشمل من الإنتاج والتسويق وتصنيع المنتجات، يمثل أكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي.

ولقد ارتفع معدل الإنفاق الاستهلاكي في مصر على السلع والخدمات حيث كان يمثل حوالي 84.4% من إجمالي الناتج المحلي عام 1982/81 إلى حوالي 91% من إجمالي الناتج المحلي عام 2012/2011. وارتفع أيضا نسبة الإنفاق الاستهلاكي الغذائي العائلي بالنسبة الي إجمالي الإنفاق العائلي السنوي من 54.21% عام 1982/81 إلى حوالي 55.74% عام 2012/2011.

لذا وجب إعادة هيكلة الاقتصاد المصري، وقامت الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات والسياسات التي عن طريقها يمكن البدء في إصلاح الاقتصاد المصري، وقد اعتمد الإصلاح على هدفين رئيسيين: أولهما أن تستمر مصر في دفع ديونها من خلال سياسات مالية حازمة وتخفيض العجز في الميزان التجاري من ناحية واستقرار مؤقت في قيمة العملة من ناحية أخرى، والهدف الثاني يتعلق بإعادة هيكلة الاقتصاد لإدماجه في السوق العالمي والسماح بتحرير الأسواق سيحقق النمو الذي سيؤدي إلى تحسين أوضاع الفقراء ولكن مع تتبع هذا الهدف أتضح زيادة التدهور في توزيع الدخل وازدياد حدة الفقر وزيادة التفاوت في توزيع الدخل مرتبطاً بتفجر المديونية المحلية والخارجية وكذلك التضخم والبطالة وانهار قيمة العملة الوطنية وإغراق الأسواق بالسلع الترفيهية وعجز المصانع المصرية عن المنافسة وتعثر المشروعات وهروب الاستثمار.

ولذا كان لابد من تنفيذ بعض برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتي وضعتها الحكومة المصرية حتى يكون لها عدة أهداف منها تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة، إلغاء دعم أسعار السلع والخدمات، تخفيض الإنفاق الحكومي، تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، تحرير التجارة الخارجية، رفع أسعار الفائدة